المبحث الثالث: الطبيعة اللاعلمية لعلم الاقتصاد

المطلب الأول: طغيان المنهج القبلي

منذ عدة عقود بدأ الجانب المنهجي لعلم الاقتصاد يتلقى نقدا حادا بسبب الادعاءات الكبيرة للاقتصاديين حول الصرامة المنهجية والدقة العلمية لعلم الاقتصاد، ومحاولات الاقتصاديين اليائسة لإلحاق هذا العلم بالعلوم الطبيعية أو العلوم الدقيقة المجردة. ومن الجهود المبكرة في النقد المنهجي لعلم الاقتصاد كتاب "إخفاقات علم الاقتصاد" (The Failures of Economics) لسيدني شوفلر (Sidney Schoeffler) المنشور سنة 1955. الحجة المركزية عند شوفلر هي أن الاعتماد المفرط لعلم الاقتصاد في التنظير على المنهج القبلي أو المنهج الفرضي الاستنتاجي المعتمد في المنطق والرياضيات، قاد علم الاقتصاد إلى عزلة تامة عن الواقع، وأبعده عن زمرة العلوم الاجتماعية. يصر شوفلر في كتابه على أن مهنة علم الاقتصاد هي عبارة عن فشل كامل، وأن هذا العلم لم يتقدم إلا قليلاً حيث تركه آدم سميث (أو حتى المذهب التجاري)[87].

ورغم أن روبرت سولو في تعليقه على شوفلر يرى بأنه بالغ كثيرا في نقده، إلا أنه يوافق على أن الاقتصاديين لا يفهمون إلا القليل فيما يتعلق بكيفية عمل الاقتصاد الحقيقي، مقارنة بغيرهم من الناس ومقارنة بما كان يفعله أسلافهم قبل قرنين من الزمان[88]. وعلى الرغم من القيمة الكبيرة التي يخلعها المنهج الرسمي لعلم الاقتصاد على منهج "الدحض" (Falsificationism)، فإن كثيرا من المدافعين عن هذا المنهج يعترفون بأن الاقتصاديين يفشلون دوما في تطبيق المنهج الذي يبشرون به[89].

إن أفضل تبرير للنظريات الاقتصادية هي أنها "لعبة جيدة"، وفي نفس الوقت، فإن الفروق والضوابط التقليدية تم رفضها على نطاق واسع باعتبارها قيودا "وضعية" عفا عليها الزمن. بطبيعة الحال، إذا اكتسبت الصرامة الرياضية والجمال مكانة أعلى، أو إذا كان الكثير من التنظير الرياضي حان وقته لأن يعتبر "لعبة جيدة"، أو كجزء من حوار أكاديمي مستمر ومثير للفضول، أو محادثة جديدة، عندئذ

---

[87] - Robert M. Solow,'' The Failures of Economics: A Diagnostic Study by Sidney Schoeffler'', *Review of Economics and Statistics,* Vol. 39, No. 1 (Feb., 1957), p96.

[88] - Ibid.

[89] - Andrea Salanti, '' Falsificationism and Fallibilism as Epistemic Foundation of Economics: A critical View'', KYKLOS, Vol. 40, 1987, Fasc. 3, p369.

يمكن الاستغناء عن الهدف طويل الأمد المتعلق بالسياسة العامة والتخصصات المنهجية المتعلقة بها والميزات المصاحبة لها[90].

وفي كتابه المعنون بـــ "الاقتصاد كعلم" (Economics as a Science) المنشور سنة 1958، يصرح أندرياس باباندريو (Andreas Papandreou) بأن مقارنة السواكن (Comparative Statics) لا تزال هي النواة الصلبة في علم الاقتصاد، وأن المنظرين الاقتصاديين بمن فيهم المؤيدون الأقوياء للنظرة العملياتية (Operationalist View) لا يكشفون عن أي حماس لتأسيس نظريات ذات مغزى عملياتي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما سبب هذا الواقع في التنظير الاقتصادي؟ من المؤكد أنه لا أحد من المنظرين الاقتصاديين يحب أن يبقى في وضع من يراوح مكانه، وأن كثيرا من هؤلاء يبذلون جهودا للوصول إلى أرضية صلبة من النظرية الاقتصادية، يجيب باباندريو عن هذا السؤال بأن انعدام الحماس سببه فشل الاقتصاديين في إدراك سبب محنتهم، والتي هي بدورها نتاج عدم رغبة الاقتصاديين في تحليل الهياكل النظرية أو ربما التفكير في نتائج هذا التحليل[91].

يمكن تلخيص رأي باباندريو في أسباب الفشل المنهجي لعلم الاقتصاد الحديث في النقاط التالية[92]:

1. إن الفروق الحادة بين "الافتراضات" (Assumptions) و"الفرضيات" (Hypotheses) يمكن أن يكون لها مردود على المستوى الاستنباطي والصوري فقط، لذا لابد من وضع دليل تجريبي على طول النظرية حتى يثبت صدقها الواقعي.
2. غالبية الاقتصاديين يعتمدون على النماذج (Models) بدلا من النظريات (Theories)، وحسب تعبير باباندريو فإن النظرية تحدد تماما الشروط التي يمكن بموجبها دحضها تجريبيا، بينما يغفل النموذج هذه المواصفات، فالنماذج على عكس النظريات لا يمكن دحضها، لأن التمثيل الاجتماعي المناسب لها غير متميز بشكل كاف.

---

90 - Terence Hutchison**, The Uses and Abuses of Economics: Contentious Essays on History and Method**. London and New York: Routledge, 1994, p xii

91 - James F. Becker, ''Economics as a Science by Andreas G. Papandreou'', *The American Economic Review*, Vol. 48, No. 5 (Dec., 1958), pp995-996.

92 - J. A. Nordin, Reviewed Work: Economics as a Science by Andreas G. Papandreou, *Journal of Farm Economics,* Vol. 41, No. 3 (Aug., 1959), pp. 671-674.

3. "النظريات الأساسية" في علم الاقتصاد يجب أن تكملها "فرضيات مساعدة" أو "قواعد انسجام" تربط المتغيرات في النظرية بالعالم الحقيقي، لتصبح "نظريات محكمة" (Augmented Theories) تكون بحق قابلة للتفنيد، لكن في الواقع عادة ما يعمل الاقتصاديون مع مخطط توضيحي مرن عام له قيمة إرشادية جوهرية.
4. يعتمد علم الاقتصاد بشكل كبير على التفسير اللاحق (Ex-Post Explanation) أي أن الاقتصاديين نادرا ما يصوغون "نظريات محكمة " وبدلا من ذلك، هم راضون تماما بـــ "النماذج" أو "النظريات الأساسية" والتي هي تقريبا مخطط توضيحي بأثر رجعي غير قابل للدحض.
5. من حيث المبدأ يدعي الاقتصاديون أنه يمكنهم بناء نظريات، لكن لا يمكن حتى الآن اختبار النظريات الاقتصادية مثلما تفعل العلوم المتقدمة التي يحاول علم الاقتصاد التشبه بها[93].

يبدو باباندريو من خلال نقده هذا وضعيا حادا، لذا لم يكن راضيا عن نتائج علم الاقتصاد الذي يبتعد يوما بعد يوم عن الواقع، فالمناهج الوضعية تصر في مجملها على ملاحظة الواقع وعلى التجريب والتحقق وهذا ما لا يحترمه علم الاقتصاد الحديث رغم ادعاءاته العلموية.

النتيجة ذاتها توصلت إليها جوان روبنسون (Joan Robinson) في كتابها "الفلسفة الاقتصادية " (Economic Philosophy) الذي ظهر لأول مرة سنة 1962، حيث خلصت إلى أن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد كعلم هو افتقاره إلى طرق التجريب. إن الاقتصاديين لا يرون أنفسهم ملزمين بالتقليل من المفاهيم الميتافيزيقية والتحول نحو العبارات القابلة للتفنيد، ولا يمكنهم إجبار بعضهم البعض على الموافقة على ما تم تفنيده، لذلك يعرج علم الاقتصاد بقدم واحدة على طول الفرضيات التي لم تختبر بعد، وبالقدم الأخرى على شعارات غير قابلة للفحص. ومن هنا ترى روبنسون أن هذه الوضعية المنهجية المتأرجحة لعلم الاقتصاد تفتح الباب واسعا لدخول التحيزات والإيديولوجيا في خضم التحليل

93 - Ibid.

الاقتصادي ما دامت الضوابط المعرفية لوضح الحدود بين العلم والإيديولوجيا غير متفق عليها بين الاقتصاديين[94].

وفي مساهمة منهجية جذرية قام بها مارتن هوليس (Martin Hollis) وإدوارد نيل (Edward Nell)، في مؤلف بعنوان رئيسي هو "الإنسان الاقتصادي الرشيد" (Rational Economic Man) وعنوان فرعي هو "نقد فلسفي للاقتصاد النيوكلاسيكي" (A Philosophical Critique of Neo-Classical Economics) سنة 1975، تناول المؤلفان الأثر المنهجي للتحالف غير المقدس بين الاقتصاد النيوكلاسيكي والوضعية المنطقية التي هي فلسفة تزدري الفكر العادي وتنفس عن هذا الازدراء ليس فقط بالوقوف ضد التخمين المسبق ولكن أيضا بموقفها تجاه اللغة العادية، بسبب أن الناس في اللغة الجارية يختارون ما تعنيه كلماتهم، وقد وصل الأمر ببرتراند راسل –وهو أحد أقطاب الوضعية المنطقية– أنه كان يرى بأن اللغة العادية تجسد ميتافيزيقا العصر الحجري[95].

يؤكد هوليس ونيل بأن التحول الذي حدث في علم الاقتصاد سنة 1870 نحو الكلاسيكية الجديدة والتعديل الذي تبعها قد قوض القوة التفسيرية لعلم الاقتصاد، ولذا دعيا إلى الرجوع بقوة نحو الأسس الكلاسيكية. كانت أسباب رفضهما للاقتصاد النيوكلاسيكي ذات شقين: فمن ناحية منهجه الحالي الذي يفترض بشكل أو بآخر صيغة مختلفة من المفهوم التجريبي الخاطئ لدور البيانات النظرية في العلم، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يستلزم نموذجا نظريا لا يمكن من حيث المبدأ أن يطبق على مجاله الظاهري. ولهذا وضع المؤلفان برنامج العودة إلى الكلاسيكية بسبب عدم ملاءمة كل من الوضعية والبراغماتية كتقرير للمعرفة العلمية، وبذلا جهدهما في إثبات "عدم القابلية للتطبيق" وهو مصطلح يصفون به النموذج النيوكلاسيكي، ويطرحان بدلا من ذلك نظرية عقلانية في المعرفة تدعم الاقتصاد الكلاسيكي بما في ذلك النظرية الماركسية. وبالنظر إلى التزامهما المعرفي فإن النقد المسجل من طرفهما

---

94 - Joan Robinson, **Economic philosophy**. Bungay-Suffolk: Pelican Books, 1974, p28.

95 - Martin Hollis and Edward J. Nail, **Rational Economic Man: A Philosophical Critique of Neo-classical Economics**. New York: Cambridge University Press, 1975, P22.

ضد الاقتصاد النيوكلاسيكي يتركز حول إجراءات الاستنباط من البديهيات المفرطة في البساطة، في حين أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي مفرط في التعقيد[96].

إن الفلسفة الوضعية كما يرى المؤلفان هي فلسفة كاذبة، وعلم الاقتصاد النيوكلاسيكي يجب أن يسقط كما سقطت الفلسفة التي تدعمه. إن الأطروحة الوضعية حول الانفصال بين الحقائق والقيم من جهة، والحقائق والنظريات من جهة أخرى، لم يعد بالإمكان الدفاع عنها، لأن كل الحقائق مثقلة بالنظرية، وكل النظريات مثقلة بالقيمة. ويضرب الكاتبان مثالا هو فكرة "السعر"، إن سعر السلعة X في النظرية الاقتصادية يعني عادة السعر الموحد في السوق الذي يدفعه أي مشتر إلى أي بائع لأي عنصر من X في أي مكان أو وقت وبأي وسيلة تبادل وفي أي معاملة من أي حجم. ومن المسلم به أن الخبير الاقتصادي يعترف بحالات خاصة، مثل حالات "الاحتكار التمييزي" (the Discriminating Monopolist)، لكن حتى مع هذه الحالة، فإن سعر المحتكر متجانس في جميع الجوانب باستثناء جانب واحد يتعلق بقدرة المشتري على الدفع. وبالرغم من ذلك، فإن أي مشترٍ له قدرة معينة على الدفع يتم فرض نفس السعر عليه وفقًا للنظرية، بغض النظر عن الوقت والمكان والكمية وجميع العوامل الأخرى المذكورة للتو، مع أنه لا يمكن العثور على أسعار موحدة في الواقع. إن هذه النظريات حسب هوليس ونيل ليست حقائق بل قصص، فسعر السفن أو الخيط أو شمع الختم لظروف السوق المحددة لا يمكن العثور عليه في السوق. إن ظروفا مختلفة تقود إلى أسعار مختلفة، مثل الطلبيات الكبيرة وتواريخ التسليم والعقود الأولى أو عقود النهاية والقدرة على المساومة ومواقع السيولة للأطراف وما إلى ذلك كلها تؤثر على الأسعار، وقد يختلف السعر المدفوع، بسبب وسائل وتوقيت الدفع. إن نظرية معرفة أكثر إرضاء –حسب هوليس ونيل– يمكن أن تبنى على العقلانية تكون قادرة على انتقاء ما هو ضروري، وما هو ضروري يمكن العثور عليه في الممارسة وليس في الحقائق القبلية[97].

حسب التقاليد الوضعية، فقط الفرضيات القابلة للاختبار هي التي لها مكان في "العلم". وبما أن علم الاقتصاد يعاني من حسد الفيزياء، فقد حاول تيرينس هوتشيسون (Terence Hutchison) في

---

[96] - Hillel Steiner, ‘’Rational Economic Man: A Philosophical Critique of Neo-Classical Economics. by Martin Hollis and Edward Nell’’, *Mind, New Series*, Vol. 86, No. 344 (Oct., 1977), pp614-615.

[97] - Martin Hollis and Edward J. Nail, op.cit, p101-102 and p141.

كتابه " الدلالة والفرضيات الأساسية في النظرية الاقتصادية " (The Significance and Basic Postulates of Economic Theory) المنشور سنة 1939 أن يطبق معايير كارل بوبر في ترسيم الحدود كما بينها في كتابه "منطق الكشف العلمي"، فقد رأى أن الطروحات الاقتصادية التي تطمح في أن تكون علما ينبغي أن تكون على الأقل يتصور خضوعها لاختبار تجريبي موثوق، مثلما رأى بوبر[98].

كان الهدف الرئيس لهجوم هوتشيسون هو مذهب البداهة بكل أنواعه، الذي غزا علم الاقتصاد مع النيوكلاسيك والمدرسة النمساوية. يقع في المركز من حجج الكاتب فكرة أن جميع الطروحات الاقتصادية يمكن تصنيفها على سبيل الحصر إما إلى مقترحات تكرارية المعنى (Tautological Propositions) أي أنها صحيحة حسب تعريف المصطلحات أو فرضيات تجريبية، فالأولى حسب هوتشيسون هي افتراضات غير علمية، لهذا كانت "النظرية الاقتصادية الخالصة" استنتاجية بالكامل وليست فيها أي شيء من التجريب، وقد نقل هوتشيسون في وصفها قول الفيلسوف الوضعي موريس شليك بأن مثل هذه التمارين هي "لعبة رموز" (a game with symbols) فهي لا تمنع أي وضع في العالم يمكن تصوره من الافتراض[99].

يميل هيتشيسون إلى تمييز معظم الطروحات الاقتصادية على أنها تكرارية المعنى وكان هدفه هو التمييز الحاسم في علم الاقتصاد بين العبارات التي هي ببساطة تعاريف مقنعة والعبارات التي هي قابلة للاختبار مبدئيا.

كتب هوتشيسون مؤلفه في العقد الثالث من القرن العشرين أين كانت الفلسفة الوضعية في ذروتها، وكذلك الأمر بالنسبة للنزعة البديهية في علم الاقتصاد، والتي عنت أن علم الاقتصاد هو مجرد استنتاجات خالصة من سلسلة من المسلمات المستمدة من التجربة الباطنية التي هي بطبيعتها ليست مفتوحة للتحقق الخارجي، لهذا تعرض كتاب هتشيسون إلى نقد مطول من طرف فرانك نايت (Frank Knight)، الذي عبر فيه عن انزعاجه العميق من "وضعية" هتشيسون، نافيا أن تكون الحقيقة في علم الاقتصاد شيئا مثل الحقيقة في العلوم الطبيعية، وأصر على عقيدة "الفهم" (Verstehen) في علم

---

98 - T. W. Hutchison, **The Significance and Basic Postulates of Economic Theory**. London: Macmillan and CO., Limited, 1938, p10.

99 -Ibid, p33.

الاقتصاد، حيث خلص إنه من الصعب مراجعة أي فرضية حول السلوك الاقتصادي بواسطة الطرق التجريبية، لأن السلوك الاقتصادي موجه بالأغراض والمقاصد والنيات الخفية بطبيعته، ومن ثم فهو لا يعتمد في معناه على أمور ظاهرة حتى يمكننا الكشف عنه بالتجريب بل لابد من معرفتنا البديهية لطابعه القصدي[100].

وقد يبدو لغير المهتم بالفلسفة أن منهج الفهم والبداهة الذي اعتمدته المدرسة النمساوية والتيار الأساسي الحديث حتى يومنا هذا هو منهج غير مادي بسبب تصادمه مع التيارات الوضعية والتجريبية، لكنه في الواقع منهج مادي ذو طبيعة غنوصية، لأنه يخفي فرضياته النفعية المادية خلف لغة صورية ورياضية لا يفهمها الإنسان العادي ولا يمكن التحقق من صحتها في ذات الوقت، وربما كانت الفلسفة الوضعية تمكن قارئها من بعض الأدوات التي تجعلك تقبل أو ترفض مقولاتها، لكن الاقتصاد الحديث بمنهجه الرياضي التجريدي يحرمك من كل الأدوات التي تقيم بها نقاشا أو نقدا حول دعاويه، لابتعاده عن الواقع الذي يحمل المقارنات الحقيقية. ومن الغريب أن نايت الذي أصبح في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين واحدا من المعارضين الرئيسيين للنظرية النمساوية في رأس المال، ظل يستمد طوال حياته نظرته المنهجية من هذه المدرسة.

المطلب الثاني: دعوى الحياد القيمي

النقاش المنهجي حول العلاقة بين التأكيدات الواقعية والأحكام الأخلاقية يتكرر باستمرار، منذ دافيد هيوم (David Hume)، وعادة ما نوقشت طبيعة تلك العلاقة من حيث وجود تمييز حاد لا لبس فيه بينهما. كما أن التمييز بين علم الاقتصاد الوضعي وعلم الاقتصاد المعياري، أي بين علم الاقتصاد "العلمي" والنصائح التطبيقية لمسائل السياسة الاقتصادية أصبح مألوفا ومتشابكا في علم الاقتصاد. فالفلاسفة الوضعيون يميزون بين عبارات من قبيل "ما هو كائن" وعبارات من قبيل "ما يجب أن يكون"، أي يفرقون بين ما يرونه "حقائق" وبين ما يعتبرونه "قيما"، بين البيانات الموضوعية افتراضا

[100] - Frank H. Knight, ‘’ What is Truth" in Economics?’’, *Journal of Political Economy*, Vol. 48, No. 1 (Feb., 1940), p15

حول العالم وبين التقييمات المفروضة على وضع العالم. قيل عن علم الاقتصاد الوضعي لحد الآن بأنه يعنى بالحقائق وعن الاقتصاد المعياري أنه يعنى بالقيم.

بيد أن فكرة الاقتصاد الوضعي المنفصل تماما عن الاقتصاد المعياري هي في الغالب قضية "خطاب" (Rhetoric) كما يراها لورانس بولاند (Lawrence Bolande) كما أن الغرض الخطابي واضح في استخدام بعض الثنائيات الأخرى في مختلف العلوم الاجتماعية، فيمكن للمرء أن يلاحظ مثلا كتاب "نظام الفلسفة الاصطناعية" (System of Synthetic Philosophy) لهربرت اسبنسر (Herbert Spencer)، أو "الفلسفة الوضعية" (Cours de Philosophie Positive) لأوغست كونت (Auguste Comte) أو "الإدارة العلمية" (Scientific Management) لهوراس دروراي (Horace Bookwalter Drury)، أو "علم النفس الموضوعي للموسيقى" (An Objective Psychology of Music) لروبرت ليندن (Robert W. Lundin)، أو "علم الاقتصاد العقلاني" (Rational Economics) لروبن جاكسون (Robin Jackson)، أو "علم الاقتصاد الوصفي" (Descriptive Economics) لكولن هاربوري (Colin. D. Harbury) وما شابه هذا من المؤلفات، حيث كلما أشاد المؤلف بفضائل نظرية ما بالادعاء أنها نظرية "وضعية" فهو عادة ما يقصد بأنها من طبيعة مقبولة علميا، وما هو مقبول علميا هو ما يتبع التقاليد التي يمليها "المنهج العلمي". وحتى وقت دافيد هيوم (أواخر القرن الثامن عشر) فإن معظم المفكرين كانوا يعتقدون في قوة التفكير العقلاني أو المنطقي، خاصة حينما يتجسد في العلم، وعادة ما يشير مصطلح العلم ضمنا إلى وجهة النظر التي تلت "فرانسيس باكون" (Francis Bacon) في القرن السابع عشر بأن جميع العلوم يمكن أن ترد إلى أدلة وضعية، والتي من خلالها تظهر كل المعرفة المنهجية بأنها تتبع منطق الاستقراء[101].

وبالنظر إلى الاعتقاد الذي بقي شائعا حتى القرن التاسع عشر بجدوى العلم الاستقرائي، فإن "الوضعي" كان يعني "العلمي" و"العقلاني" و"الموضوعي". وترافقت تضمينات الموضوعية من ترويج بيكون للاستقراء باعتباره مضادا للادعاءات المتعلقة بالمعرفة الذاتية أو المتحيزة. إذ يجب أن تستند البراهين الاستقرائية على الملاحظات الموضوعية حتى تكون "علمية"، أما إذا كانت إحدى النظريات

[101] - Lawrence A. Boland, **Critical Economic Methodology: A personal Odyssey**. London and New york: Routledge, 2005, p116-117.

تقدم مساهمة وضعية للمعرفة العلمية فهي مجرد مسألة تتعلق بالمهارات الشخصية في التدرب على البحث، فالباحث العلمي الحقيقي هو باحث "موضوعي" وغير متحيز إلى درجة أن أي بيانات يتم الإبلاغ عنها تكون محل تساؤل، فما يتبقى من العلم ببساطة هو المنطق الاستقرائي القائم على الموضوعية. وكنتيجة طبيعية فإن أي شخص يخطئ في دعواه العلمية، فإن ذلك كله يرجع إلى إدخال التحيزات أو حقن قيم ذاتية أثناء عملية البحث[102].

وفي علم الاقتصاد يبدو أن الانقسام بين ما هو "وضعي" و"معياري" ما هو إلا نتيجة هذه النظرة المنحدرة من تقسيم هيوم في بحثه عن الطبيعة الإنسانية الذي أرسى القول منذ مدة طويلة بأن: " المرء لا يستطيع أن يستنتج ما ينبغي أن يكون مما هو كائن" (one cannot deduce ought from is). إن البيانات الوصفية الواقعية البحتة في حد ذاتها فقط هي التي تستلزم أو تتضمن بيانات وصفية واقعية أخرى وليست أبدا القيم والوصفات الأخلاقية. هذه هي مسألة "التوصيف" (Prescription) في مقابل "الوصف" (Description)، لأن العلم يصف (وربما يتنبأ أو يفسر) الطبيعة، ويبدو من المعقول القول بأن التحليل الطبيعي يمكن أن يصف المعرفة العلمية، لكن هذا الأمر يبدو وكأنه منفصل عن المشروع المعياري، أو المشروع المعرفي التقليدي وهو تقديم النصح "للعلم" حول ما يجب القيام به من أجل الوصول إلى معرفة مبررة أو موثوقة. إن نظرية المعرفة التقليدية كانت "معيارية"، بينما كل الفلسفات الطبيعية، حسب الحجة المتعارف عليها هي وصفية فقط في أحسن الأحوال. هذا التمييز الصارم بين ما هو كائن (Is) وبين ما ينبغي أن يكون (Ought) اصطلح على تسميته بـــ "مقصلة هيوم" (Hume's guillotine) [103].

---

[102] - Ibid, p117.

[103] - D. Wade Hands, **Reflection Without Rules: Economic Methodology and Contemporary Science Theory**. New York: Cambridge University Press, 2001, p134.

مقصلة هيوم

المتضادات وما يعادلها[104]

وضعي	معياري
يكون	ينبغي
حقائق	قيم
موضوعية	ذاتية
وصفية	توجيهية
علم	فن
صحيح/خاطئ	جيد/سيء

لكن تبقى العلاقة بين العبارات الوضعية (Positive Statements) والعبارات التركيبية (Synthetic Statements) مربكة جدا بالنسبة لمجال علم الاقتصاد، إذ أنه من السهل الادعاء بأن نظرية ما "وضعية"، إلا أن الاعتقاد الغالب هو أن النظرية المجردة ليست "تجريبية". ومن جهة أخرى، من الصعب على الإنسان أن يربط "المعياري" بـــ "التحليلي" إلا من منظور أن الاستنتاج المعياري هو حقيقة منطقية مشروطة على قبول القيم المفترضة.

لكن لنفترض أننا نوافق على ضرورة عدم كسر الحاجز الذي وضعه هيوم بين العبارات الوصفية والعبارات القيمية، فما الذي يترتب على ذلك؟ بالنسبة للطبيعيين والتجريبيين أي أولئك الذين "يؤمنون" بأن العبارات تكون مبررة فقط إذا كانت موضوعة وفق صيغة "ما هو كائن"، والنتيجة أنه لا يمكن تبرير الأخلاق، لكن دعنا نسأل هؤلاء كيف لهم أن يتحدثوا عن عبارات تكون "مبررة" فقط إذا كانت مدعومة ببيانات تجريبية أو ملحوظة؟ فإذا كانوا يقصدون بقولهم "مبررة" أنها "ينبغي أن" تصدَّق، أليس

[104] - Mark Blaug, op. cit, p113.

من الممكن أن تكون هذه حالة لعبارة من قبيل " ما ينبغي أن يكون" في حاجة إلى أن تدعم هي الأخرى بعبارة من قبيل "ما هو كائن"، ومن ثم قد يزعم البعض أن حاجز هيوم قد اخترق[105]؟

لكن كيف يمكننا تمييز ما إذا كان كلام معين هو من قبيل ما هو كائن (Is-Statement)، أو هو من قبيل ما ينبغي أن يكون (Ought-Statement)؟ من الواضح أن ذلك لا يتم اعتمادا فقط على ما إذا كانت الجملة التي تحوي العبارة يتم أو لا يتم صياغتها لغويا في الأسلوب التقريري، لأن هناك عبارات تتخذ شكلا تقريريا، مثل عبارة " القتل خطيئة" التي هي عبارة تكاد تكون مكشوفا كونها عبارة قيمية، لكنها تلبس شكل عبارة وضعية. ومن جهة أخرى، يحتفي كثير من الوضعيين بالعبارات الوصفية لأنهم يعتقدون أن الناس يتفقون بسهولة أكثر على قبول العبارات الوضعية مقارنة بالعبارات القيمية، إلا أنه من السهل مثلا رؤية أن هناك اتفاق أقل بكثير حول الافتراض الوضعي بأن الكون نشأ بدون تدخل خارق منذ الانفجار الكبير لدهور مضت مقارنة بالافتراض المعياري على سبيل المثال، أنه لا يجب أكل الأطفال[106].

إن العبارات من قبيل "ما هو كائن" هي ببساطة تلك التي تكون "ماديا" إما صحيحة وإما خاطئة؛ فهي تؤكد شيئا ما حول طبيعة العالم المادي بأنه كذا وكذا وليس شيئا آخر، بحيث يمكننا استعمال أساليب غير ذاتية للاختبار لاكتشاف ما إذا كانت صحيحة أم خاطئة. أما العبارات من قبيل "ما ينبغي أن يكون" فهي تعبر عن تقييم الإنسان لحالة العالم– هل يوافق على الوضع القائم أم لا يوافق، هل يشيد به أم يدينه، هل يمجد أم يشجب – ويمكننا استعمال الحجج فقط لإقناع الآخرين بذلك[107].

قد يعترض البعض بأن العبارة المعيارية "إنه لا يجب أكل الأطفال" هي كذلك مما يمكن اختباره بطرق غير شخصية، مثلا عن طريق استفتاء سياسي؟ والجواب: أن كل ما يستطيع الاستفتاء السياسي تأسيسه هو أنه حتى إذا اتفق الجميع على أن أكل الأطفال خطأ، فلا يمكن اثبات أن ذلك خطأ ماديا وواقعيا[108]. ومن هنا فإن علم الاقتصاد إذا رغب في أن يكون وضعيا فلا مناص له من أن يبنى في مجمله

---

105 - M. Zimmerman, ‘’ Is-Ought": An Unnecessary Dualism’’, *Mind*, New Series, Vol. 71, No. 281 (Jan., 1962), p53.
106 - Mark Blaug, op. cit, p113.
107 - Ibid, p113
108 - Ibid.

على عبارات قابلة للتجريب، وقد مر بنا للتو أن المحتوى التجريبي لعلم الاقتصاد ضعيف جدا، وأنه يميل يوما بعد يوم نحو وضع التمارين المعتمدة على المقولات القبلية المستمدة من النماذج المجردة.

في عقد الثلاثينيات من القرن المنصرم، جاء علم اقتصاد الرفاه الجديد (the New Welfare Economics) ليعرض نفسه كعلم اقتصاد معياري لكنه في ذات الوقت خال من الأحكام القيمية، وهذا في الواقع تناقض تام سواء مع النظرة المعرفية التقليدية أو مع النظرة اللاعقلانية التي ستظهر فيما بعد في النصف الثاني من القرن العشرين. ادعى علم اقتصاد الرفاه التمييز بين الحقائق غير المفندة والقيم من جهة، والحقائق التي تم تفنيدها من جهة أخرى. ولا يخفى أن الفترة التي ازدهر فيها التنظير لاقتصاد الرفاه كان في أعقاب الركود الكبير، ولهذا رحبت البلدان الرأسمالية باستحداث دولة الرفاهية، استجابة للتحدي المتمثل في الاشتراكية والصعوبات الناجمة عن الركود والحرب، فكان هدفها الأول المباشر تخفيف بعض تجاوزات الرأسمالية، وبالتالي الحد من جاذبية الاشتراكية. وقد جذبت إليها فئات مختلفة من الناس من عمال ورأسماليين على حد سواء، حتى أنه ورد في بعض المقالات النقدية أنها أصبحت تمثل:" حركة إدارة اجتماعية من الأعلى هدفها ضمان النظام الاجتماعي بدون نقل السلطة الأساسية من الطبقة الحاكمة إلى الأكثرية المتمثلة في الجمهور"[109].

ومن الناحية المعرفية لم يكن علم اقتصاد الرفاه شيئا مختلفا عن الاقتصاد التقليدي، لا من ناحية إيمانه العميق بقوانين السوق الكلاسيكية، ولا من حيث موقفه العلماني المحافظ من إدخال القيم في السياسات الاقتصادية، فقد كان اقتصاد الرفاه يقوم على ثلاث فرضيات أساسية هي[110]:

1- سعر الطلب التنافسي لوحدة معينة يقيس قيمة تلك الوحدة بالنسبة إلى جهة الطلب
2- سعر العرض التنافسي لوحدة معينة يقيس قيمة تلك الوحدة بالنسبة إلى جهة العرض
3- عند تقييم المنافع الصافية أو تكاليف إجراء معين (مشروع أو برنامج أو سياسة)، ينبغي عادة إضافة التكاليف والفوائد التي تعود على كل عضو في المجموعة المعنية (على سبيل المثال، أمة) دون اعتبار الحالة الشخصية للفرد (الأفراد) الذين تعنيهم هذه الإضافة، أي أن مبدأ تقديم المنافع بوصفها حقا

---

109 - محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص ص 153-154.

110 - Arnold C. Harberger, '' Three Basic Postulates for Applied Welfare Economics: An Interpretive Essay'', *Journal of Economic Literature*, Vol. 9, No. 3. (Sep., 1971), p 785.

اجتماعيا بدل أن تكون على أساس حاجة الفرد هو الأساس الذي تقوم عليه البرامج الحكومية وبرامج التأمين الاجتماعي.

ومن هنا كانت النتيجة تخدم تكبير الاقتصاد الوضعي التقليدي ليحوي كل علم اقتصاد الرفاه الصرف تاركا علم الاقتصاد المعياري ليتعامل مع قضايا خاصة بالسياسة الاقتصادية، حيث لا يمكن أن يقال شيء كثير عن القيم والغايات، لذا لم يتمكن اقتصاد الرفاه من التخلص من الأطر العلمانية التي صاحبت علم الاقتصاد منذ عصر التنوير، تماما مثلما عجز عن الخروج عن النواة الصلبة للاقتصاد التقليدي أو الخروج عن الإيمان بقدسية السوق، فقد تواصل موقف التنوير من الأحكام القيمية دون تراجع، ومنها عدم الالتفات إلى حالة الفقر واعتبار الحاجة الشخصية مخلا بقواعد السوق وعقلانية أمثلية باريتو[111].

كانت هناك شكوك مستمرة بين فلاسفة الأخلاق حول الانقسام بين ما هو كائن و ما ينبغي أن يكون، لكن تبقى المشكلة أن تمسك العلوم الاجتماعية –ومنها علم الاقتصاد– بالنظرة العقلانية في المعرفة التي تقر نظريا بمقصلة هيوم، لكنها تزيل الحواجز أثناء الممارسة فتطغى التحيزات على كلا الجانبين الموضوعي والمعياري، وهذه المشكلة لازمت العقل الحديث منذ تكونه لأنه يحاول إقامة نظرية في المعرفة الإنسانية واحدية المنهج تجمع بين الجوانب المادية والقيمية في آن واحد لكن مع هيمنة المنهج المادي، فانتهى الأمر في الأخير إلى ضياع المعرفة القيمية وتشوه المعرفة المادية معا، وفسح المجال لتظهر أزمة العلم الاجتماعي كما هو الحال اليوم.

المطلب الثالث: دعوى القوانين

نشأ علم الاقتصاد وترعرع في ظل التقاليد المعرفية الإنجليزية، وهي تقاليد ترفع من قيمة مناهج التجريب وتميل إلى الارتباط بالقوانين الطبيعية. وقد حفل تراث التنظير الاقتصادي بنظريات تحمل وصف القانون، وبمراجعة تاريخ علم الاقتصاد نجد مثلا قانون "باولي" (Bowley's law) وقانون دافننت كينج في الطلب (Davenant–King law of demand) وقانون إنجل (Engel's law)،

111 ـ محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 155.

وقانون جبرات (Gibrat's law) وقوانين غوسن في الطلب (Gossen's laws)، وقوانين كالدور في النمو (Kaldor's growth laws)، وقانون ولراس (Walras's law) في العلاقة التبادلية بين الأسواق، هذا فضلا عن القوانين المشهورة الموجودة في الكتب المدرسية كقانون ساي (Say's Law)، وقانون غريشام (Gresham's Law)، وقانون العرض والطلب (the Law of Demand and Supply)، وقانون تناقص الغلة (the Law of Diminishing Returns) وغيرها من القوانين المبثوثة في الكتب المدرسية لعلم الاقتصاد[112].

وبالرجوع إلى الأبستمولوجيا الغربية يعرف القانون بأنه: "معيار موضوعي يعتقد في كثير من الأحيان أنه من صنع الله"[113]. وكان الرواقيون اليونان (Stoics) يعتقدون بأن مثل هذه القوانين تتجلى في بنية الكون، وهو رأي أدرجه توماس الأكويني (Thomas Aquinas) وآخرون في النظريات التشريعية والأخلاقية والسياسية المسيحية، وقد زعموا أن القوانين الطبيعية يمكن اكتشافها عن طريق العقل وحده دون الحاجة إلى الوحي. ويؤكد جون لوك (John Locke) بأن الوحي والاستدلال العقلي سيؤديان إلى نفس النتائج حول هذه القوانين. وفي النظرية القانونية الحالية، يقضي نهج القانون الطبيعي بوجود معايير قانونية موضوعية عالمية يجب أن تعقد بين جميع البشر[114].

بيد أن مصطلح القانون بدأ يفقد رنينه القديم في العلوم الاجتماعية وربما حتى في علوم الطبيعة ليحل محله مصطلح "النظرية" (Theory) أو (Theorem)، لكن إذا كنا نعني بالقوانين علاقات عالمية معززة جيدا بين الحوادث أو فئة من الحوادث مستنتجة من ظروف أولية تم اختبارها بشكل مستقل، فحسب مارك بلوغ:" إن عددا قليلا من الاقتصاديين المحدثين يمكنهم الادعاء بأن علم الاقتصاد قد أنتج حتى الآن أكثر من قانون أو قانونين"[115]، فضلا عن هذا فليس هناك اتفاق يذكر بين فلاسفة العلم حول الشروط الضرورية والكافية التي ينبغي على العبارة العلمية أن تستوفيها لتكون قانونا علميا، ويزداد الأمر إرباكا في العلوم الاجتماعية، فقد تحدث فتجنشتين (Ludwig Wittgenstein) عن

---

112 - Carlos Rodríguez Braun and Julio Segura (eds), **An Eponymous Dictionary of Economics: A Guide to Laws and Theorems Named after Economists**. Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, 2004, pp *v- xii.*

113 - Ralph Baergen, **Historical Dictionary of Epistemology**. Maryland: Scarecrow Press, Inc., 2006, p144.

114 - Ibid.

115 - Mark Blaug, The Methodology of Economics, op.cit, p138.

محاولات علم النفس -باعتباره أحد العلوم الاجتماعية- الوصول إلى ترسيخ قوانين سببية فقال:" لا يمكن تفسير ارتباك وعقم علم النفس من خلال وصفه بأنه "علم شاب" ، فحالته لا يمكن مقارنتها مع الفيزياء على سبيل المثال عندما كانت في بدايتها، بل بالأحرى مع فروع معينة من الرياضيات كنظرية المجموعات، ففي علم النفس هناك عمل تجريبي مع ارتباك مفاهيمي، إن وجود الأساليب التجريبية يجعلنا نعتقد أن لدينا وسائل لحل المشاكل التي تزعجنا؛ على الرغم من أن أحدهما يمر على الآخر دون أن يلتقيه"[116].

هذه الملاحظة كانت ذات تأثير كبير على وجهة نظر العديد من الفلاسفة المعاصرين تجاه العلوم الاجتماعية حسب رأي ألكسندر روزنبرغ ((Alexander Rosenberg الذي سحب هذا الرأي على علم الاقتصاد أيضا، ولما كان فتجنشتين وأنصاره يتعاملون مع الأسباب (Reasons) من أجل الأفعال ودورها في التفسير والعبارات العامة، وكانت العبارات العامة في علم الاقتصاد تدعي أنها تربط بين الأسباب والأفعال فإن وجهة نظر فتجنشتين وأتباعه مرشحة لتصدق على علم الاقتصاد[117].

إن السائد في علم الاقتصاد هو الحديث عن القوانين في ظل ثبات العوامل الأخرى (ceteris paribus)، أي أن علم الاقتصاد يعمل على تجميد الواقع من أجل تثبيت القانون. ومن وجهة نظر تجريبية، فإن هذه الشروط موجودة فقط ضمن نموذج ذهني مغلق مصنوع بشكل عمدي لإحداث نوع من التجميع المنتظم لما يريد الاقتصادي التحدث عنه، ولما كانت هذه القوانين/التجميع المنتظم لا توجد خارج هذه الآلات الاجتماعية-الاقتصادية (Socio-Economic Machines) يسأل لارس سيل (Lars Pålsson Syll): "ما هي فائدة بناء نماذج تجريبية للأفكار تظهر مثل هذه القوانين التي هي في الواقع غير موجودة؟ عندما تكون قائمة الافتراضات الضيقة والمحددة اللازمة لإتاحة الاستنباطات معروف أنها مخالفة للواقع فما هو النفع الذي نقدمه لمجتمع المعرفة بمثل هذه النماذج؟ إن استنتاج

---

[116] - Ludwig Wittgenstein, **Philosophical investigations**. UK: Macmillan, 1953, p238.

[117] -Alexander Rosenberg, **Microeconomic Laws: A philosophical Analysis**. London: University of Pittsburgh Press, 1976, p78.

القوانين في النماذج النظرية لا جدوى منه إذا لم تستطع إثبات أن النماذج – والافتراضات التي يبني عليها – هي تمثيلات واقعية لما يجري في الحياة الحقيقية"[118].

لنأخذ مثلا القانون الأشهر على الإطلاق عند الاقتصاديين وهو "قانون الطلب"، فهذا القانون هو المثال المدرسي لفكرة القانون العلمي في علم الاقتصاد، لكن ليس من السهل أبدا أن نحدد الطبيعة المنطقية له وأن نقرر ما إذا كان قانون الطلب هو "قانون حتمية" (Deterministic Law) أو "قانون إحصائي" (Statistical Law) أو قانون سببية (Causal Law). فإذا كان قانون الطلب قانونا حتميا فمعنى هذا أنه يؤكد على الاطراد الدائم والتلازم الثابت في العلاقة العكسية بين الكمية والثمن أثناء الطلب على السلع والخدمات. الأمر كذلك إذا حكم المستهلك على جودة السلعة من خلال سعرها، وكان سلوك السوق يشير لمجموعة من المستهلكين لسلعة متجانسة.

حتى وقت مارشال اعتبر قانون الطلب قانونا حتميا، بمعنى أنه انتظام تجريبي يقبل ببساطة دون أي استثناء. وترجع فكرة حتمية قانون الطلب إلى فكرة تبعية حجم السوق للسعر، وترجع الصياغة الرياضية لهذا القانون إلى معادلة الاقتصادي الفرنسي كورنو (A. A. Cournot) التي تعتبر أن الطلب على نوع محدد من السلع يعتبر بشكل عام دالة متناقصة لسعر هذا النوع من السلع[119]، ومع ذلك، منذ مارشال تم النظر إلى قانون الطلب على أنه قانون إحصائي لسلوك السوق، بمعنى وجود احتمالية وتقريبية في حدوثه. إن أي طالب في السنة الأولى لعلم الاقتصاد يتعلم أنه مع الخضوع لشروط تتعلق بالأذواق، والتوقعات، والدخل وغيرها من الأسعار فإن الارتفاع في سعر سلعة ما يتبعه انخفاض في الكمية المطلوبة، إلا إذا تعلق الأمر بسلعة تفاخرية (Snob Good) أو سلعة جيفن (Giffen Good)[120].

من ناحية أخرى، فإن قانون الطلب يمكن أن يترجم على "أنه قانون سببي"، أي ذلك القانون الذي يفسر الفعل البشري من حيث أسباب، ورغبات ومعتقدات العوامل البشرية العقلانية التي تشكل الآلية السببية التي تربط بين الانخفاض في الأسعار والارتفاع في الكمية المطلوبة. ومهما كان الأمر، فإن

---

[118] - Lars Syll, **The law of demand — nothing but a useless tautology**, https://larspsyll.wordpress.com/2017/10/06/.

[119] - A. A. Cournot. **Recherches Sur les principes mathématique de la théorie des richesses**. Paris: Hachette, 1838, p48.

[120] - Mark Blaug, The Methodology of Economics, op.cit, p139.

خبراء الاقتصاد يؤكدون أن العوامل الإنسانية هي "عقلانية" حسب التعريف، وإلى هذا الحد فإن قانون الطلب لا يزال عبارة عن شبه قانون (a Lawlike) قابل للتفنيد تجريبيا حول الردود الاقتصادية لتغير الأسعار، ومن جانب آخر، فإن قانون الطلب ليس تعميما استقرائيا بسيطا من مجموعة من الملاحظات النظرية. على العكس من ذلك، يزعم الكثيرون أنه أقرب إلى أن يكون نظرية أكسيومية بالكامل (a Completely Axiomatized Theory)[121].

إن النظرية السكونية الحديثة لسلوك المستهلك لها تاريخ معقد وطويل تردد في كثير من الأحيان ما بين التوجه الكاردينالي (Cardinalism) لـــ جيفونز (Jevons) ومنجر (Mneger)، ووالراس (Walras) ومارشال (Marshall) ذهابا إلى التوجه التراتبي (Ordinalism) لـــ سلوتسكي (Slutsky) وآلن (Allen) و هيكس (Hicks) مرورا إلى التراتبية السلوكية (the Behaviorist Ordinalism) لنظرية ساموبلسون للتفضيل المكشوف (Samuelson's Revealed Preference Theory) إلى الأولية السلوكية لنظرية نيومان- مورجنستان في المنفعة المتوقعة (Neumann- Morgenstern Theory of Expected Utility)، إلى نظرية لانكستر (Lancaster) في خصائص السلع، ناهيك عن النظريات العشوائية الأكثر حداثة لسلوك المستهلك، كل هذه النظريات كانت تهدف بطريقة أو بأخرى لإثبات أن منحنى طلب يميل سلبا هو من البديهيات الأساسية المفروضة لسلوك الأفراد. بعد كل هذا، اتضح للجميع أنه لا الفرد ولا منحنيات طلب السوق هي كيانات يمكن ملاحظتها مباشرة؛ وكل ما يمكن ملاحظته في كل وقت هو نقطة واحدة على منحنى طلب السوق على سلعة ما[122].

---

121 - Ibid.

122 - Ibid, p140.